

إشكالية التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية The problem of democratic transformation Arab political systems

محمد زيتوني¹

المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريس تيسمسيلت

moh.eno@hotmail.fr

تاريخ الوصول: 2018/11/17 القبول: 2020/05/02 النشر على الخط: 2020/09/15

Received : 17/11/2018 Accepted : 02/05/2020 Published online : 15/09/2020

ملخص

فرضت التغيرات العالمية المفاجئة تجاه الانتقال من النظم التسلطية إلى النظم الديمقراطية في أقاليم عديدة وفي أزمنة مختلفة، تحديات على المستوى التنظير في حقل السياسة المقارنة، ذلك أن التحول السياسي وتجارب الدول فيه قدمت تفاعلات جديدة غير تقليدية بين المتغيرات الداخلية والخارجية والقوى الدافعة للتحول الديمقراطي، فضلا عن طرحها لعلاقات جديدة خاصة علاقة التغيير السياسي الاجتماعي والتغير الاقتصادي، كما أظهرت تجارب المراحل الانتقالية آليات جديدة لصناعة التحولات الواسعة المدى نحو الديمقراطية على المستوى العالمي؛ عوامة الديمقراطية أو الثورة الديمقراطية العالمية. إن عملية التحول الديمقراطي لا تحدث لمجرد الرغبة في التغيير، إذ لا بد من توافر بيئة مناسبة أو ظروف موضوعية تدفع باتجاهه وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه في هذا السياق.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، خصائص النظم العربية، الشرعية السياسية، المشاركة السياسية، المؤسسات الدستورية، الصراعات البينية

Abstract

The sudden global changes taking place in the transition from authoritarian regimes to democracies in many regions and at different times have posed endoscopic challenges within comparative politics, as political and social change and economic change : the experiences of the transitional phases have shown new mechanisms for the industry of large-scale transformations towards democracy at the global level, the globalization of democracy or the World revolution.

The democratization process does not happen simply because of the will to change: there must be an appropriate environment or objective conditions that are driven by it, in order to avoid the negative effects of the current situation in this context.

keywords: Democratic transformation, characteristics of Arab regimes, political legitimacy, political participation, constitutional institutions.

¹ المؤلف المرسل: محمد زيتوني الإيميل: moh.eno@hotmail.fr

مقدمة:

تسعى الأنظمة السياسية عامة إلى مواكبة وتحقيق المتغيرات المجتمعية الحاصلة اجتماعياً، اقتصادياً، ثقافياً، وإن الوظيفة الأساسية للأنظمة السياسية هو تصريف قضايا المجتمع وتلبية مطالبه.

تعمل الأنظمة السياسية العربية على إثبات الذات وتبقى الوسيلة الأمنية هي أكبر المظاهر البارزة لوجود الدول العربية، وفي ظل هذا الوضع العربي خاصة ما تعلق بمسألة السلطة فإن الأنظمة السياسية العربية تواجه جملة من التحديات الداخلية والخارجية، قد يتحول فيها المواطنون إلى تحدي يواجه هذه الأنظمة سواء باعتبارهم عبئاً على دول عاجزة عن تحقيق التنمية السياسية لمواطنيها، أو يصبحون جزءاً من تحدي قد يعصف بالدولة أو النظام السياسي عن طريق ثورة شعبية أو تمردات أو انتفاضات تعرض وجود الدول ذاتها للاختيار.

إن التأسيس للديمقراطية ليس مسألة هينة، فلا بد أن تحرر الحياة السياسية قانونياً من كل القيود، وأن تبنى مؤسسات دستورية تضمن عدم تداخل السلط، وتفتح التعددية السياسية الحقيقية للتداول السلمي الديمقراطي على السلطة، ذلك أن من شروط الديمقراطية أن تجري عملية مراجعة ثقافية معيارية للمعاني والوظائف التي نعطيها لارتباطاتنا الخاصة، وأن تنصرف المجتمعات المطيحة بأنظمة الاستبداد إلى تكريس السلوك الديمقراطي في مختلف المجالات.

لماذا بقيت الأنظمة السياسية العربية مستعصية عن التحول الديمقراطي؟

وسوف يتم تناول هذه المشكلة وفق ثلاث محاور أساسية: المحور الأول خصائص الأنظمة السياسية العربية، و الثاني الأسباب والحركات الداخلية لغياب الديمقراطية، والثالث الأسباب الخارجية لغياب الديمقراطية.

المحور الأول: خصائص الأنظمة السياسية العربية

تفتقد الدول العربية لاستقلالها الحقيقي فهي مختزقة اقتصادياً وسياسياً وحضارياً من قبل القوى الكبرى والمؤسسات الدولية، ورغم احتكار الدول العربية للسلطات ووسائل القهر والقوة، إلا أن هذه الواجهة لا تعكس في الحقيقة شرعية ولا قوة الدولة¹.

دخلت المنطقة العربية موجة التحول الديمقراطي متأخرة بعض الشيء أساساً بسبب ما يطلق عليه "الاستثناء العربي"، أي باختصار شديد عدم وجود تجارب عربية كجزء مما أسماه هنتجتون "موجات التحول الديمقراطي"، والذي تتبع ظهورها منذ القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية ثم في القرن العشرين في أمريكا اللاتينية، جنوب أوروبا "إسبانيا، البرتغال، اليونان"، ثم شرق أوروبا مع نهاية الحرب الباردة.

¹. ثناء فؤاد عبد الله، آليات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ب. ط، 2004)، ص ص. 288، 289.

في الواقع فإن هذا الاستثناء العربي قد يكون أكثر حضوراً في كتابات هنتنغتون، إيلي خدوري، أو برنارد لويس أكثر منه في الممارسة العربية نفسها، بل إن أحد أعمدة دراسات الديمقراطية "Lijphart Arend" أرند ليهارت، "أسس مراجعته لنظرية الديمقراطية الغربية تجاه نظرية الديمقراطية التوافقية بناءً على حالة بلد عربي هو لبنان¹.

كما أن الأدبيات العربية نفسها بدأت برصد ظاهرة التحول الديمقراطي ومحاولات تحليلها كما يتبين ذلك من تحليل مضمون التقرير الاستراتيجي العربي، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، وكذلك مجلة المستقبل العربي الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، وفي الواقع فإنه تم الإعداد بواسطة هذا المركز لمؤتمر كبير في بداية عقد الثمانينات، ولكن تعذر وجود عاصمة عربية تقبل بعقد هذا المؤتمر على أراضيها، وفي النهاية اضطر المشاركون للذهاب إلى قبرص، ولكن تم نشر كتابهم في مجلد ضخّم عام 1984.

الموضوع إذاً ليس بالجديد تماماً حتى في الأدبيات العربية، ومع ذلك ما يحدث حالياً منذ أحداث "الربيع العربي" في 2011 يختلف إلى حد كبير كميًا في عدد هذه الدراسات، وكيفية كذلك في محتواها والمنهجيات المتبعة، عربياً وعالمياً، فالأدبيات العربية أصبحت أكثر دراية بالبعد النظري والمنهجي في دراسة عمليات التحول الديمقراطي، كما أن الأدبيات العالمية حول هذا الموضوع بدأت التركيز على الواقع العربي بعض الشيء بدلاً من الاستمرار في ممارسة "الاستثناء العربي" وقبول مقولات "ثقافية" cultural، لم يتم إثباتها بالمرّة، بل وحتى عفي عليها الزمن².

1. الخصائص السياسية

تتميز الساحة السياسية العربية بالتنوع من حيث طبيعة الأنظمة السياسية، من أنظمة ملكية دستورية؛ الأردن، المغرب. وأخرى غير دستورية؛ السعودية. وإمارات دستورية؛ قطر، الكويت، الإمارات العربية، وأخرى غير دستورية؛ عمان، وجمهوريات؛ سوريا، لبنان، العراق، مصر وجيبوتي، اليمن وموريتانيا، تونس والجزائر، وجمهورية ليبيا سابقاً في عهد القذافي، ودولة منهارّة الصومال.

كما تتميز أنظمتها أيضاً بالتنوع بين أنظمة توافقية؛ لبنان. وأخرى رئاسية أو شبه رئاسية؛ الجزائر، تونس، مصر، العراق، سوريا، وبرلمانية؛ الأردن، الكويت، مع غياب أية مؤسسات تمثيلية في حالة السعودية³، وتندرج موريتانيا بين أنظمة المشاركة السياسية والحكم العسكري.

فالمشاركة السياسية التعددية التي ينظر إليها كحركية أساسية مؤسسة للتحول الديمقراطي ضعيفة في أحسن الأحوال أو غائبة في عدد منها، فالتعددية السياسية لا تكفي بوجود عدد من الأحزاب السياسية بقدر ما يجب أن تكون مستقلة ومبادرة وفعالة، أي قادرة بأن تنشأ معارضة سياسية لضبط عمل السلطة السياسية بالمراقبة وبفرض المسؤولية وخاصة في

¹. بحجت قرني، "التحول الديمقراطي نحو رؤية متكاملة"، الديمقراطية، ع. 52 (أكتوبر 2014)، ص ص. 36-41.

². المكان نفسه.

³. عطا محمد صالح وفوزي أحمد تيمز، النظم السياسية العربية المعاصرة (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر) ص. 75.

إحداث دوران فعلي للنخب بشكل يحدث تداول سلمي على السلطة، ويمكن فعليا المواطنين من بناء مشروعية سياسية قوامها المواطنة¹.

فبالنظر للخارطة الحزبية في العالم العربي، يمكن القول بأنه باستثناء الكويت ولبنان وأحيانا الأردن التي يكون للأحزاب السياسية دورا فعليا في تحديد طبيعة السلطة التنفيذية وحدودها الوطنية، ففي كثير من الأحيان نجد تركز لثقل سياسي عند حزب أو كتلة من الأحزاب بشكل يعيق إمكانية بروز نظام سياسي ديمقراطي: حزب البعث في سوريا، الحزب الوطني الديمقراطي في مصر، التجمع الدستوري الديمقراطي في تونس والتحالف الرئاسي في الجزائر "سابقا"، أما في المغرب فعلى تعددية الأحزاب فهي تبقى خانعة للحدود السياسية التي يقرها المخزن مما يفرغها من أي محتوى ديمقراطي "وتعد من المحرمات عند دول الخليج، وليبيا في عهد معمر القذافي والتي تعتبر التعددية خيانة عظيمة تصل عقوبتها حد الإعدام"².

أما على المستوى الثاني للمشاركة السياسية، أي الانتخابات فكثيرا ما يعاب عليها بأنها تفتقد للصفة الديمقراطية سواء من حيث عدم احترام الآجال الدستورية بتمديد العهدة كما وقع في تونس، أو بمنع الأحزاب والجماعات المعارضة من الترشح كما يقع في أغلب الدول مثل سوريا ومصر وتونس، أو حتى بخلق شروط تعجيزية لا تمكن الأحزاب المعارضة من تقديم مرشح لها، ومما يضيفي الصفة غير الديمقراطية على هذه الانتخابات هو توريث الحكم للأبناء بعد الآباء كما وقع في سوريا مع عائلة الأسد، وما كان محتملا الوقوع في مصر لولا ثورة 25 يناير 2011 مع جمال مبارك أو في ليبيا والذي انتهى بثورة 17 فبراير مع سيف الإسلام القذافي.

فحتى إن وقعت هذه الانتخابات، فالنتائج المبالغ فيها" النتائج التسعينية" تؤشر إلى غياب النزاهة في عمليات التصويت، الفرز أو الحساب، وفي كثير من الأحيان تستخدم حتى القوة الأمنية لمنع المنافسين من التصويت، ناهيك عن منع الملاحظين الدوليين وعرقلة ممثلي الأحزاب من المشاركة في الرقابة الانتخابية.

أما فيما يخص المجتمع المدني فحسب مؤسسة IDEA لا يوجد ولا مؤشر إيجابي يدل على وجود حركية مدنية تؤسس لرأس مال اجتماعي مستقل ومبادر، ولكن فقط لجمعيات تعيش على كاهل الدولة وتخدم مصالح من يحكم وتدافع عن مواقفهم، وليس على مطالب وحاجات المواطنين" فعلاقة التوتر الدائم بين الدولة والتنظيمات السياسية والأحزاب السياسية والنقابات وحتى الأفراد مما يعكس حالة من عدم الاستقرار وتصاعد أعمال العنف"³

¹. Jean Leca, "Democratization in the Arab World: Uncertainty, vulnerability and legitimacy. A tentative conceptualization and some hypotheses", in Ghassan Salamé: "Democracy without democrats: The renewal of politics in the Muslim World", London: IB Tauris, 1996, pp.48-82.

². حدرياش عبد الوهاب، "العوامل السياسية للثورات العربية"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع. 4 (ديسمبر 2012)، ص. 97-108.

³. مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 (جامعة الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008/2009)، ص. 55.

فغياب هذه الحركات المشاركة التأسيسية تجعل في النهاية البرلمان العربية، ما عدا في الكويت ولبنان، عاجزة فعليا على أن تؤسس لنظام حكم ديمقراطي يحاسب بالجزاء القضائي ويراقب سياسيا من طرف نواب الأمة تماشيا مع مبدأ الأمانة والخدمة العامة والصالح العام، وهذا ما جعل تقرير التنمية البشرية في العالم العربي لسنة 2004 يصف الأنظمة السياسية في العالم العربي كأنظمة الثقب السود Black hole والتي تعني غياب الشفافية والفعالية والحسبة. وهذا ما جعل الأمم المتحدة، الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة تدعو لضرورة إصلاح هذه الأنظمة بما يتوافق مع مبادئ الحكم الديمقراطي.

المحور الثاني: الأسباب الداخلية لغياب الديمقراطية

تتعد وتنوع أسباب الرفض الشعبي للأنظمة السياسية العربية القائمة كونها تسلطية وتتداخل جملة من المحركات والدوافع الداخلية في الدفع بعملية الإصلاح أو التغيير، منها ما هو سياسي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي ناهيك أن الأسباب الأمنية " الأنظمة البوليسية" تأتي في مقدمة الأسباب.

عملية التغيير نحو الديمقراطية المطلوب إجراؤها في المجتمعات العربية يجب أن تجمع بين الخصوصية العربية وبين معالم ومرتكزات الديمقراطية، فما هي الأسباب الحقيقية للتغيير من أجل الانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية؟

أولا: الأسباب السياسية

1. أزمة الشرعية

ترجع أزمة الشرعية التي تعرفها الأنظمة السياسية العربية إلى ضعف العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي القائم، وهو ما يترتب عنه من طغيان السلطة ونظامها¹.

تتعدد مصادر الشرعية من شرعية وراثية، شرعية دينية، شرعية دستورية والشرعية الثورية²، وكان معظمها سببا في اتساع الهوة بين السلطة والشعب، لأن هذه الأنماط لا تمكن المواطنين من المشاركة السياسية، بل تعزز فرصة احتكار السلطة والاستبداد بها³. وتقسّم الأنظمة السياسية العربية إلى قسمين، انطلاقا من مقياس تعاملها مع مسألة الشرعية الأولى تضم

¹. فريدة العمرابي، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، دراسة حالة مصر، رسالة ماستر في العلوم السياسية (جامعة بسكرة): قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص. 50.

². فيصل محمد الحمد، "الشرعية السياسية في حقبة الثورات العربية: أزمت وحلول"، تاريخ الاطلاع 2014 / 4 / 22، على الرابط:

<http://www.ommahparty.com>

³. حامد عبد الماجد قويسني وآخرون، التحولات والتوازن في العالم العربي، الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط. 1، 2011)، ص. 7.

عددا من "الملكيات التحديثة"، حيث لم تزل الشرعية الشخص تؤدي دورا أساسيا، والثانية "الجمهوريات الثورية" القائمة على شرعية مستحدثة¹.

إن الدولة العربية مازالت لا عقلانية واهنة عنيقة، مرتكزة على العصبية، والعقلانية العشائرية وعلى بنية عتيقة للشخصية².

إن تصفح مسار بناء الدولة في العالم العربي يقدم أكثر من دليل على القطيعة التي تعمقت بين الشعوب والحكومات في خضم أنظمة شمولية مركزية لا تراعي كل الفاعلين في العملية السياسية، بل تسعى إلى السيطرة عليها وقمع المبادرة ورفض كل أشكال المعارضة.

لما عجزت الأنظمة العربية عن تحديث سياستها في الحكم وفشلت في إفراز قيادات وأسس بديلة لقيادة الدول العربية الحديثة في فترة ما بعد الاستقلال³، بنخب تعبر عن فكر ما بعد الاستقلال، ومن أجل استمرار وجودها كان لا بد تتجه نحو مزيد من لانغلاق والإقصاء والتهميش خوف من التغيير، وهذا الوضع الداخلي يقابله وضع خارجي أكثر تعقيدا حيث تطالب هذه القوى الخارجية بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لذلك كان على الأنظمة انتهاج أساليب تأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه القوى الخارجية وذلك من أجل كسب الشرعية حتى وإن كان على حساب مصلحة شعوبها.

2. أزمة المشاركة السياسية

وهي تشير إلى تدني مشاركة الجماهير في الحياة السياسية نظرا للجوء الصفوة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة⁴، وكذلك انعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة وحرية التعبير والإعلام في الدول العربية⁵. هذا ما ولد فجوة بين النظام السياسي والشعب وهذه الحقيقة لا يكمن تغطيتها بالانتخابات والحياة النيابية المقيدة التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها⁶. ومدى تعبيرها عن نبض الشارع فثمة قوى سياسية من بعض الدول العربية تحظى بهامش من الحرية النسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول حقيقي للسلطة، وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في البلدان العربية لعقود طويلة دون أن تفكر بتصوير نظامها السياسي بما ينسجم مع التحولات الديمقراطية في العالم⁷.

¹. خميس والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط. 1. 2003)، ص. 106.

². عبد الله العروي، مفهوم الدولة، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981)، ص. 146.

³. سليم بوسكين، التغيير في الوطن العربي بين المحركات والدوافع الموضوعية، ملتقى وطني بعنوان: أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة: 23/22/2015، نوفمبر 2015، ص. 09.

⁴. فريدة العمراوي، مرجع سابق، ص. 13.

⁵. صفاء عثمان، خصائص النظم السياسية العربية.. بين الايجابية والسلبية، ملتقى وطني بعنوان: أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 22، 23 نوفمبر 2015، ص. 12.

⁶. مصلح خضر شرقي الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي (عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط. 1، 2014)، ص. 187.

⁷. حامد عبد الماجد قويمبي وآخرون، مرجع سابق، ص. 95.

ولعل ما يميز تونس ومصر عن الأنظمة الجمهورية القائمة في العالم العربي هو المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم، وتفريغ الآلية الانتخابية من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني إلى هياكل شكلية يسيطر عليها الحاكم، وقد أدت كذلك عملية إغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة في وجه الطلب المتزايد إلى الدفع بالناس إلى الشوارع التي تثبت الأنظمة الاستبدادية عجزها في السيطرة عليها، كما أدت إلى سد قنوات الاتصال بين النظام ومواطنيه وأفقته القدرة على الاستجابة لأي مطالب¹، وهناك عدة أسباب أخرى للعزوف عن المشاركة تكمن أهمها في²:

عزوف موقفي، مبني ومؤسس وواع بأهدافه ومرهاته السياسية والاجتماعية، وبمس شرائح لها حس سياسي وثقافة سياسية موجهة.

عزوف ناجم عن بدائل استقطاب متعددة، مثل الانشغال بثقل الأعباء اليومية.

عزوف لا مبال ناتج عن نفور جماعي من المشاركة السياسية، وهو المسيطر خاصة عند فئة الشباب التي لا تهتم كثيرا بالممارسة السياسية لأنها باعتقادهم لا تستجيب لحاجاتهم وانشغالهم اليومية.

3. الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات

يعد الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات أحد المظاهر الأساسية للأنظمة التسلطية العربية، حيث أن الفصل بين هذه السلطات والحفاظ عليها ضامن رئيسي لتحقيق العدالة وتسيير شؤون الدولة واستقلال كل سلطة يعطيها الحرية في تنفيذ واجباتها ومسؤولياتها بما يحقق مصالح الدولة³، والواقع العربي ينبئ عن تداخل واسع وعميق بين السلطات يصل إلى تحبط السلطتين التشريعية والقضائية مما يجعل المراقب لا يكاد يميز الحدود الفاصلة بين السلطات الثلاث في صورة واحدة متطابقة تبرز ملامح السلطات التنفيذية فقط، حيث أصبحت تلك السلطات هي التي تشرع وتنفذ وتراقب وتحاسب⁴.

4. الإخلال بالمؤسسات الدستورية

الملاحظ عربيا أن المؤسسات الدستورية أصبحت شكلا دون مضمون، وتراجع دورها في ممارسة واجباتها الأساسية وذلك لغياب قوانين انتخاب عصرية، واعتماد التعيين وسيلة وحيدة لشغل مناصب حساسة ومهمة في هذه المؤسسات⁵، فبرغم من أن الدساتير العربية تنص على مبدأ المساواة والعدالة واحترام القانون والتعددية السياسية لكن في الواقع تداول السلطة محتكر من فئة حاكمة واحدة، وعدم إعطاء فرصة للاتجاهات المعارضة لكي تصل إلى السلطة⁶.

¹. علي عبده محمود، "الثورة التونسية: الأسباب وعوامل النجاح والتحديات"، تاريخ الإطلاع، 27 مارس 2016، على الرابط:

<http://www.sis.gov-eg/34/htm>

². مصطفى محسن، "المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقد للأبعاد والدلالات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 17 (جانفي 2008)، ص. 10-26.

³. حامد عبد الماجد قويسمي وآخرون، مرجع سابق، ص. 62.

⁴. سليم بوسكين، مرجع سابق، ص. 10.

⁵. حامد عبد الماجد قويسمي وآخرون، مرجع سابق، ص. 63.

⁶. صفاء عثمان، مرجع سابق، ص. 8.

وكذلك عدم فاعلية المجتمع المدني حيث يتميز في أغلب الدول العربية بالضعف والهشاشة، وذلك لعدة أسباب بعضها يتعلق بالقيود السياسية والإدارية والأمنية المفروضة على هذه المنظمات، وبعضها الآخر يتعلق بعزل ومشكلات ذاتية تعانيتها تلك المنظمات، مثل الخلافات والانشقاقات الداخلية، وعدم الالتزام بالديمقراطية في إدارة شؤونها، ونقص التمويل والاعتماد الكامل لبعض المنظمات على التمويل الأجنبي¹.

5. الاختلالات الوظيفية للأنظمة السياسية

فإذا كانت وظيفة النظام السياسي بالأساس هي معالجة مطالب البيئة والتعامل مع إفرازاتها وقف مخرجات تراعي طبيعة تلك البيئة وظروفها، فإن الاختلالات الوظيفية تعرف طبقاً لحجم التناقضات والفوارق الناتجة عن عدم ملائمة تلك المخرجات مع طبيعة المداخلات المطلوبة على مستوى بيئة النظام ومحيطه²، فبرغم مما تتمتع به الأقطار العربية من طاقات طبيعية وبشرية ومؤهلات اقتصادية كافية لبلورة مشاريع تستجيب للتطلعات الشعبية، إلا أن هذه الأنظمة فشلت في صياغة تلك المقدرات وترجمتها ضمن سياسات واقعية تعالج أوضاع الشعوب هذا ما أدى إلى اتساع الهوة بين السلطات القائمة، والطبقات الشعبية وفقدان الثقة في الأنظمة.

ثانياً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

ضعف الدول العربية في مجال الانجاز الاقتصادي والاجتماعي حيث لم تحقق لا التنمية الاقتصادية ولا العدالة الاجتماعية³، فهي من المحركات الأساسية للتغيير في العالم العربي، فضعف الوضع الاقتصادي وغياب العدالة في توزيع الثروة بين فئات المجتمع⁴ أدى إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية أدى إلى تزايد السخط السياسي والاجتماعي وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع من العديد من الدول العربية⁵، وفي مقدمة هذه المشكلات ارتفاع نسبة البطالة، وتفشي الفقر في أوساط المجتمع، تراجع فرص العمل حيث يمكن رصد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤكد على ذلك فيمايلي:

تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، وهي لا تتوافق مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، وإضافة إلى عدم وجود العدالة التوزيعية لفوائد التنمية بين مختلف شرائح المجتمع⁶.

1. سليم بوسكين، مرجع سابق، ص. 10.

2. عبد القادر حمودي، الثورات العربية التحدي والاستجابة حوار مع شاب عربي (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص. 18.

3. مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص. 55.

4. حامد عبد الماجد قويسى وآخرون، مرجع سابق، ص. 11.

5. وليد ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو إستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية، دراسة حالة سوريا، رسالة ماستر في العلوم السياسية (جامعة بسكرة: قسم علوم سياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013/2014)، ص. 91.

6. تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطينية، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2011، ص. 6.

ارتفاع في معدلات البطالة لتصل 25% من مجموع اليد العاملة ويترتب على ذلك، انخفاض مستوى معيشة المواطن¹، وزيادة معدلات الفقر حيث أن النسبة الأكبر من السكان تحت خط الفقر في الدول العربية، اليمن 15% مصر 21%، سوريا وتونس 11% سنة 2011².

ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار وسوء التغذية وفشل سياسات الدعم الحكومي من مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 3% من مبالغ الدعم المقدمة من الدول التي تشهد الاضطرابات الشعبية تذهب للفئات الفقيرة، وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم³.

كما تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، حيث يصل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وتعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث يلاحظ أن نسبة البطالة ترتفع في أوساط الشباب المتعلم إذ تمثل نسبة 90% من مجموع الشباب العاطل عن العمل في العالم العربي، هذا ما جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والحركة له.

مع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية والهواتف المحمولة والانترنت، بدأ الشباب في العالم العربي يؤسس لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز العديد من القيود التي فرضتها النظم السياسية العربية على حرية الرأي والتعبير وكسر حاجز الخوف الذي فرضته الأنظمة السياسية لعقود طويلة من الزمن⁴.

المحور الثالث: الأسباب الخارجية لغياب الديمقراطية

إن أغلب التغيرات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية خاصة في السنوات التي تلت الألفية الثانية لم تكن دافعها الوحيد البيئة الداخلية، بل كان للعامل الخارجي أثر كبير في إحداث التغيرات مع عدم إهمال البيئة الداخلية أو الانتقاص من عدم قدرة الشعوب العربية على إحداث التغيرات، إلا أن البيئة الداخلية لم تتمكن بشكل فعال من خلق أو تكون القدرة المطلوبة لإحداث أي تغيير، ويرجع ذلك ربما إلى عدم رغبة القوى والأطراف الخارجية في إنضاج الظروف المناسبة للتغيير إلا وفق خططها واستراتيجياتها المرسومة ومصالحها في المنطقة العربية⁵.

وللعوامل والأسباب الخارجية تأثير في اتجاهين:

1. مصلح خضر الجبوري، مرجع سابق، ص. 189.

2. سليم بوسكين، مرجع سابق، ص. 13.

3. تقرير الربيع العربي وسيناريو المستقبل، مرجع سابق، ص. 7.

4. جهاد عودة، الثورات العربية و أثرها على طبيعة التغيير الدولي (القاهرة: ب. ط، 2013)، ص. 7.

5. عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 شباط 2011، رؤية سياسية تحليلية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39، ص: 119.

الاتجاه الأول: يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويرى أنصار هذا الاتجاه بأن الغرب ليس له دور بالثورات العربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع¹.

الاتجاه الثاني: يرى أن للعامل الخارجي دور في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "وكيليكس" أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية، والبعض الآخر يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما يحدث في العالم العربي فهي التي كشفت أمور سرية عديدة حول الحكام وحجم الفساد الموجود في هذه الدول.. كما كشف الوثائق عن دراية الولايات المتحدة الأمريكية الواسعة بوضعية الفساد المستشري في أغلب بلدان العالم العربي، وتكلس أنظمتها الفاسدة، إضافة إلى وضع قابل للانفجار².

عموماً هناك العديد من الأسباب والدوافع الخارجية للتغيير في بعض النظم السياسية العربية سواء الإقليمية أو الدولية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تفاقم الصراعات الداخلية والبيئية

من أزمة الخليج الثانية إلى احتلال العراق وامتدت على مستوى كل قطر عربي سلسلة من التحديات والمخاطر المهددة لوحدة هذه الأقطار وسيادتها، فاتضحت ملامح التفكك مما مهد الطريق لتدخلات خارجية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر واحتلال العراق، فاتضحت خارطة التغيير الخارجي في ظل غياب الفعل والرؤية العربية للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية والعجز عن مواكبة هذه التحولات، مما فتح المجال لإنجاز خارطة التصورات الخارجية لمستقبل المنطقة، بالإضافة إلى التوترات والنزاعات العديدة من دول الجوار والقوى الإقليمية كإيران وتركيا والنزاع مع الكيان الإسرائيلي³.

2. التنافس بين القوى الإقليمية والدولية

تعتبر الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم الإستراتيجية والتي تعرف حدة تنافسية وحركة بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية، هذا التنافس والاستقطاب كان ضحيته هي الدول العربية- المغلوبة على أمرها- فالتنافس بين القوى الدولية حول مزيد من السيطرة والنفوذ في منطقة العالم العربي كان في كثير من الأحيان سبباً من أسباب المشاكل والنزاعات في بعض الدول العربية، بحيث يسعى كل طرف إلى دعم طرف داخلي ضد طرف أو أطراف أخرى من أجل حماية مصالحه وتعزيز سيطرته ونفوذه.

¹. جهاد عودة، مرجع سابق، ص.18.

². حسن مصدق، وثائق وكيكليكس وأسرار ربيع الثورات العربية (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط. 1، 2012)، ص. 10.

³. سليم بوسكين مرجع سابق، ص. 16.

يمكن القول بأن الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية هي أحداث تتداخل فيها أسباب داخلية والتي دعمتها الأطراف الخارجية على حسب مصالحها مما أضع على المنطقة العربية فرصة تاريخية للتحوّل الديمقراطي¹.

الاستنتاجات:

بالرغم من أن موجة الثورات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية أطاحت بنظم تسلطية عديدة، وأجبرت نظماً أخرى على تقديم تنازلات سياسية على طريق الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي، إلا أن المعطيات الراهنة التي تشهدها دول عربية عديدة لا ترحب احتمال تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي ومستقر في أي- باستثناء التجربة التونسية - من هذه الدول خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، وأن أفضل ما يمكن أن يتحقق في هذا السياق، بافتراض استمرار قوة دفع عملية التحوّل الديمقراطي وعدم حدوث ردة أو انتكاسة وهذا احتمال وارد في بعض الحالات، أقصى ما يمكن أن يتحقق هو تأسيس نظم سياسية هجين تقع ضمن ما تصفه أدبيات التحوّل الديمقراطي بالمنطقة السياسية الرمادية "Gray Political Zon" أو الضبابية "Foggy Zone"، حيث تجمع هذه النظم بين بعض عناصر الديمقراطية وبعض عناصر التسلطية، أي لا تكون ديمقراطية مستقرة وراسخة، ولا تسلطية مغلقة بالكامل.

قائمة المراجع:

- مصدق، ح. (2012). وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- عودة، ج. (2013). الثورات العربية وأثرها على طبيعة التغيير الدولي. القاهرة: القاهرة.
- والي، خ. (2003). إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عطا محمد، ص.، & تيمز، ف. أ. (2000). النظم السياسية العربية المعاصرة. طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
- اشرفي الجبوري، م. خ. (2014). جذور الاستبداد والربيع العربي. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- فؤاد عبدالله، ث. (2004). آليات الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- قويسي، ح. ع. ا. (2011). التحولات والتوازن في العالم العربي، الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.
- هلال، ع. ا.، & مسعد، ن. (2002). النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- هلال، ع. ا. (2014). حال الأمة العربية مراجعات ما بعد التغيير 2014-2015. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

¹. حنان لبدى، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات السياسية (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص. 79.

- حمودي، ع. ا. (2012). عبد القادر حمودي. الجزائر: دار هومة.
- غالب غلاب، ا. (1974). جامعة الدول العربية وحل النزاعات العربية. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- العروي، ع. ا. (1981). مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- صديقي، ا. (2007). البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- نصرالدين ، إ. (2014). حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسنين توفيق، ا. (2015). معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي. الديمقراطية، (55)، 54-60.
- الزواوي، م. م. س. (2015). تحولات النظام الدولي وأثره على الربيع العربي، (عدد 12؛ ص 257-270). الامارات: تقرير اريادي استراتيجي.
- حسنين توفيق، ا. (2015). الربيع العربي: ثلاثية الأمن وبناء الدولة، والديمقراطية. الديمقراطية، (60)، 61-67.
- ساعو، و. (2014). الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيو استراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية دراسة حالة سوريا (أطروحة ماستر). جامعة بسكرة، قسم علوم سياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة.
- أحمد يوسف، أ. (2012). أزمة الدولة الوطنية العربية: الحالة الليبية. المستقبل العربي، (400)، 175-180.
- حدرباش، ع. ا. (2012). العوامل السياسية للثورات العربية. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، (4)، 97-108.
- مصطفى ، م. (2008). لمشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقد للأبعاد والدلالات. المجلة العربية للعلوم السياسية، (17)، 10-26.
- بوسكين ، س. (2015). التغيير في الوطن العربي بين المحركات والدوافع الموضوعية. قُدّم في ملتقى وطني بعنوان: أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمه.
- عثمان ، ص. (2015). خصائص النظم السياسية العربية. بين الايجابية والسلبية. قُدّم في أزمة الحكم في الدول العربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمه.
- العمراوي، ف. (2014). أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: دراسة حالة مصر (أطروحة ماستر). جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة .
- سلامة ، م. (2013، مارس 9). التحولات الاستراتيجية في النظام الاقليمي العربي رؤية استشرافية. استرجع في 12 أغسطس، 2013، من <http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/03/09>
- عبد العظيم جبر، ح. (2011). التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 شباط 2011، رؤية سياسية تحليلية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (39)، 119-124.
- قرني، ب. (2014). التحول الديمقراطي نحو رؤية متكاملة. الديمقراطية، (51)، 36-41.
- بلعور، م. (2009). التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988-2008 (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 2008 / 2009، ص 55، الجزائر.

